إعداد/ جميل الجعدبي
jemyyemen@gmail.com

وزارة الإشراف والتجارة..!!

■ بطبيعته الاستهلاكية تتوقع الحكومات العربية حدوث تلاعب في الأسعار لبعض المواد الغذائية الأساسية قبيل شهر رمضان من كل عام ، وتبعاً لذلك تتخذ إجراءات احترازية لتوفير كافة الخدمات والوسائل الكفيلة بتلبية احتياجات المواطنين وكبح جماح اطماع التجار قبل حلول شهر رمضان ، بما في ذلك فرض تسعيرة إجبارية لبعض السلع وتشديد العقوبة على التجار المخالفين والمحتكرين، ففي معظم الدول العربية تكون وزارات التجارة والتموين والصناعة وموظفيها في حالة استنفار قصوى منذ منتصف شهر شعبان لتحقيق أقصى درجات الرقابة الفاعلة وحماية المستهلك من التلاعب والاستغلال.. أما في بلادنا فحينما يستنجد المواطنون بالحكومة وقد تجاوزت الاسعار للمواد الغذائية الاساسية مستوى دخل الموظفين بكثير، نكتشف أن دور الحكومة يقتصر على النصح والارشاد فقط ، وان اختصاص وزارة الصناعة والتجارة تقتصر على دعوة المواطنين إلى عدم التبذير وترشيد الاستهلاك، ودعوة التجار إلى الخوف من الله ..!! وكأنما المشكلة تنحصر في (تبذير المواطنين) وليس في عجزهم عن شراء المواد الغذائية بعد الارتفاع الجنوني في أسعارها .!

جميل الجعدبي

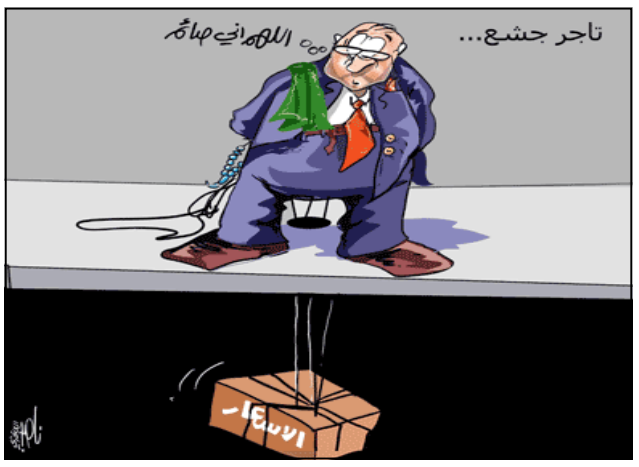

في سوريا أعلنت الحكومة هناك عن "إجراءات عاجلة" لمواجهة ارتفاع الأسعار التقليدي خلال شهر رمضان، وفي سوريا قررت الحكومة فرض أسعار جبرية على السلع الأساسية حيث حددت وزارة الاقتصاد والتجارة هناك سعر الدجاج بـ(١٢٠) ليرة سورية، ولضمان حماية المستهلك وتكثيف الرقابة قامت مديريات التجارة الداخلية في سوريا وقبل دخول شهر رمضان باتخاذ إجراءات قانونية بحق المخلفين.

وقضاء عسكري للمخالفين في سوريا

ولم تكتف بتغريم المخالفين عشرة آلاف ليرة، فحينما لاحظت أن هناك من التجار من يقوم بتكرار مخالفة (التلاعب بالاسعار) استبدلتها بمخالفة (مواد ناقصة وزن) كون عقوبة الثانية أكبر من عقوبة التلاعب ، وينتج عنه استدعاء المخالف إلى القضاء العسكري ويخضع للمساءلة القانونية لأيام وأسابيع، وهو ما يساهم بتشكيل رادع أكبر للمخالفين.. وهذا طبعاً في سوريا.. أما في بلادنا فليس من مهام وزارة الصناعة والتجارة حماية المستهلك وضبط إيقاع السوق ، فهذا وزير التجارة والصناعة الدكتور/ يحيى المتوكل يقول في مؤتمر صحافي عقد في ٨ أغسطس (قبل رمضان بأربعة أيام) يقول إن دور وزارته هو دور إشرافي إداري، وأن مسالة الرقابة هي مسئولية السلطة المحلية في المديريات والمحافظات إضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني، فهنيئاً لنا الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية والشغل الشاغل لوزارة التجارة والصناعة في بلادنا فيما هي توكل مهام ضبط الأسعار وتوفير السلع الغذائية بسوق الحصبة (المجاور للوزارة) لمنظمات المجتمع المدني .!

حكومة مجتمع مدني

وطبعا حكاية (منظمات المجتمع المدني) اصبحت مثل الشماعة التي تعلق عليها الحكومة اخفاقاتها ،فلا تخلو كلمة لوزير ما الا ويدعو منظمات المجتمع المدني للإسهام وتضافر الجهود لإنجاح إستراتيجية وخطط وزارته، حتى مكافحة الفساد اصبح مرهوناً بتعاون وتفاعل منظمات المجتمع المدني .!والحوار بين المؤتمر والمشترك توقف عند التواصل مع منظمات المجتمع المدني .! ومادامت (منظمات المجتمع المدني) اصبحت معنية بـ(ضبط الأسعار ،وتوفير السلع الغذائية الاساسية، ومنع الاحتكار، ومحاربة الفساد وانجاح الحوار بين الأحزاب....الخ) فلماذا لايتم تشكيل الحكومة القادمة من منظمات المجتمع المدني؟.. ونسميها حكومة (مجتمع مدني) .!

تعهدات مسبقة على التجار في الكويت

في الكويت لا توجد مشكلة لدى المستهلك بشأن المواد الغذائية الأساسية فالمشكلة تقتصر فقط على حركة أسعار الخضار والفواكة، ولذلك نطالع في الصحف الكويتية ان وزير التجارة والصناعة هناك وقيادات وزارته يتنقلون من سوق لآخر، ومن مركز تجاري لآخر خلال العشرة الأيام الأخيرة من شهر شعبان، ويقوم موظفو وزارة التجارة والصناعة – في الكويت –بتحرير تعهدات مسبقة على التجار في أسواق الخضار تضمن عدم رفعهم للأسعار..ويقوم وزير التجارة بعقد لقاءات مع المتسوقين لمعرفة وجهة نظرهم بمستوى الأسعار . بمعنى ان المستهلك في الكويت يتدلل على حكومته.. ولذلك تجد مسئولي الصناعة والتجارة في دولة الكويت يحرصون خلال هذه الفترة على التأكد فقط من أن الأسعار ستكون في مستوياتها الطبيعية وفي متناول الجميع، وتقوم الأجهزة الرقابية هناك على مدار الساعة بمراقبة مستويات الأسعار من خلال الرصد الدقيق، ومن ثم تحرير المخالفات لمن يتجاوز ويرفع الأسعار رفعاً غير مبرر..

وليس ذلك فحسب.. بل أن الوزارة قامت بنقل بعض إداراتها لمكاتب خصصت لها في الأسواق أي أن وزارة الصناعة والتجارة – في الكويت حتى لايذهب حسكم بعيد – نقلت إداراتها إلى الأسواق لتقديم خدمة أفضل للمواطنين وبالتالي فإن عمليات الرقابة والضبط للمخالفين ستكون بالمرصاد، وأن المخالفين سيكونون تحت طائلة القانون.. أما في بلادنا حتى لو نقلت الأسواق إلى حوش وزارة الصناعة والتجارة فلا يبدو أن تحقيق الاستقرار السعري ،والأمن الغذائي وتامين احتياجات المواطنين وتلمس همومهم المعيشية من اختصاصها اصلا ،فهي معنية بصراحة حسب وزير الصناعة على الإشراف والتوعية وحث المستهلكين على ترشيد الإنفاق ودعوة التجار للخوف من الله ..! وعلينا كمستهلكين مجعوثين من الشقين (الحكومة والتجار) ان نبحث لنا عن متبنى أو ملجأ مثل الايتام يتولى رعايتنا .. وممكن نذهب مثلا الى مكتب الممثل المقيم للأمم المتحدة في بلادنا .. ومثلنا مثل اللاجئين الصومال ، سيتم توزيعنا في مخيمات ، وتوفير المواد الغذائية مجانا ، وربما يتم توطيننا لاحقا عهدة لدى دول اخرى وفي حضانة حكومات تقوم برفع مرتبات موظفيها بما يساوي الارتفاع الجنوني في بلادنا ترتفع الاسعار الفين ريال والحكومة تدعو على التجار

أما في بلادنا يرتفع سعر الأرز من (٨٥٠٠) إلى (١٠٥٠٠)ريال للكيس الواحد قفزة واحدة، وتختفي فجأة اربع سلع غذائية اساسية (سكر،قمح ،ارز، سمن) من الأسواق ، ويتحكم ثلاثة أو اربعة تجار بمصير الشعب وقوتهم الضروري .. ووزارة التجارة والصناعة ولا تحرك ساكناً.. وحينما تتحرك يقتصر دورها على التهديد والوعيد وسوف....الخ، وحينما يستنجد المواطنون بالحكومة وقد بلغت الأزمة ذروتها، يقوم موظفو وزارة التجارة والصناعة في بلادنا وللأمانة بحملة ضارية للدعاء على التجار الجشعين.. ! وليس لتنفيذ مضامين القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ بشأن التجارة الداخلية والذي جاء فيه ان على الحكومة (معاقبة كل من غش أو تلاعب من التجار بالحبس مدة لا تزيد عنه ستة أشهر، أو غرامة مالية لاتقل عن مائة ألف ريال، ولا تزيد عن مائتي ألف ريال، وكذا حبس من قام بإخفاء سلعة لمدة لا تقل عن سنة).

فرض اسعار مخفضة على (١٥٦) سلعة في قطر

في قطر.. وقبل دخول شهر رمضان لم تدع الحكومة هناك التجار الى (الخوف من الله). كما فعلت حكومتنا ..! ولم تنتظرهم حتى يغرقوا الاسواق بالسلع الفاسدة والمنتهية الصلاحية ... فوزارة الأعمال والتجارة هناك –في دولة قطر– فرضت قائمة أسعار مخفضة على (١٥٦) سلعة من المواد الغذائية التي يتزايد عليها الطلب خلال شهر رمضان، وبدأت بتنفيذ القرار في الأسواق والمحال التجارية منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، ووفقاً لما أوردته صحيفة (الاتحاد) يؤكد المسئولون في وزارة الأعمال والتجارة القطرية أن القائمة المحددة تعتبر أسعار التكلفة بهدف التخفيف عن كاهل المواطنين خلال شهر رمضان، أي أن التجار لن يحققوا أي أرباح من وراء بيع هذه السلع، والمشتملة على (الطحين القطري، الدجاج، الزيوت، الألبان ومنتجاتها، العصائر.. الخ) ..

حرص حكومي على ارباح التجار

وفي بلادنا وحينما يتفقد وزير الصناعة والتجارة الأسواق ويقتنع ان حماية المستهلك وضبط الاستقرار السعري وتوفير السلع من وظيفة وزارته وليس من مهام منظمات المجتمع المدني.. يكتفي وزير الصناعة والتجارة بحث أصحاب محلات الجملة والتجزئة على الاكتفاء بهامش ربح معقول حتى لا تثقل الأسعار كاهل المواطنين وبالذات في هذا الشهر الفضيل.. فدور وزارتنا كما أسلفنا يقتصر على النصح والإرشاد وليس عليها تحديد ارباح التجار واحتساب سعر الكلفة للسلعة واجور النقل ومن ثم فرض سعر مناسب للسلعة وفقا لقدرات المستهلكين الشرائية والتي تحسب من واقع دخولهم ومرتبات الموظفين ، رغم إقرار مجلس الوزراء عام ٢٠٠٦م لمشروع القرار الجمهوري بشأن إنشاء إدارة عامة لاحتساب الكلف ومؤشرات الأسعار بوزارة الصناعة والتجارة وتحديد اختصاصاتها في إعداد الدراسات التحليلية الأولية لمؤشرات الكلف للمنتجات المحلية والأسعار والمقترحات اللازمة لإستقرار أسعار السلع المختلفة، وكذا متابعة الأسواق العالمية والبورصات والأسواق الإقليمية، وإعداد التقارير والمؤشرات الأولية على مستوى العرض والطلب والأسعار وانعكاساتها السلبية والإيجابية على النشاط التجاري والاقتصادي في البلد..□

مائة الف ريال غرامة ارتفاع الاسعار ريالاً واحداً في السعودية

في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتحديداً في الدمام المنطقة الشرقية ضبطت وزارة التجارة هناك مخالفة سعرية على سلعة الأرز قدرها ريالاً واحداً، وفرضت غرامة مالية قدرها مائة ألف ريال على من يقوم بالتلاعب بالأسعار أو من يخالف الأنظمة واللوائح المنصوص عليها، وقامت الأجهزة المختصة هناك بمتابعة يومية لأسعار المواد الغذائية الخاصة بمتطلبات شهر رمضان ابتداء من ١٠ شعبان، وشددت الرقابة على المحلات والأسواق، وكثفت فرق التفتيش، واستقبال بلاغات المواطنين.. وفي الاسعار ، او ابقاء اسعار المواد الغذائية الاساسية عند مستوى مرتبات الموظفين ودخولهم الشهرية .. وليس مثل حكومة ووزارة التجارة في بلادنا التي اختزلت وظيفتها في تقديم النصيحة والوعظ والإرشاد..! مثل خطيب المسجد فقط ..رغم منح (٧٨) من موظفيها في يوليو من العام ٢٠٠٧م صفة الضبط القضائي بموجب المرسوم القضائي رقم (١٨٢) الصادر من وزارة العدل والذي يخول موظفي التجارة صلاحيات قضائية ونيابية كاملة لتنفيذ مهامهم الميدانية بسلاسة في مراقبة وضبط الأسعار على المخالفين من التجار .!

خيارات المشترك وخيارات الشعب

نزار الولي

من المؤسف ان يبادر الحزب الاشتراكي الى الالتفاف على مشروع الحوار الوطني قبل ان يبدأ واضعاً أمامه الكثير من العراقيل التي تنم عن سوء نية عبر مايسمى مجلس تنسيق منظمات الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والذي يظهر من توقيت اجتماعه التشاوري أو بالأحرى التآمري وحصره على المحافظات الجنوبية ان هناك ازدواجية داخل الحزب «عين على الشركة وعين على المرق» فضلاً عن البيان الخائب الذي أطل به الاسبوع الماضي والذي تضمن نبرة انفصالية عالية لاتتناسب مع تاريخ الحزب وادبياته التي يبدو انها مجرد شعارات للبيع والاستهلاك لفترة محدودة وأغراض محدودة ايضا ولايمكن اعتبارها مبادئ ثابتة.

الجديد في الموضوع هو الاعلان ضمنياً لأول مرة أن الحزب الاشتراكي وراء الحراك التخريبي في حين لم يظهر في الحراك السلمي او الحقوقي للمتقاعدين، وهذه المرة يمني الحزب الاشتراكي نفسه على ذمة الحوار بالعودة الى فترة التقاسم والانسلاخ من ثوب المشترك ليكون شريكاً في حوار بين شمال وجنوب حسب ما يحكيه البيان الخرافي والذي تضمن الفاظاً مهترئة مثل يوم الخلاص الوطني وشعب الجنوب واستعادة الحق السليب.

ان هذه الممارسات اللامسئولة للحزب الاشتراكي تضعه في خانة مظلمة حدودها سوء النوايا والرغبة في سفك الدماء والحنين الى المجازر والحروب والتصفيات المناطقية، وتؤكد ان حديثه عن الحوار كان مجرد فخ كبير يستهدف السيطرة على السلطة بأساليب ملتوية بعيدة عن صناديق الاقتراع.

ولعل كلمة الأمين العام للمؤتمر عبدربه منصور هادي قد تضمنت السيناريو المحتمل الذي ستخرج به عقلية الحزب العقيمة، عندما قال ان حسن النوايا ستساعدنا على تجاوز كل العراقيل والخروج بالنتائج المرجوة، وكأنه كان يتحدث عن هذه الحالة التي ستتبعها حالات من المزايدة على الحوار الذي يبدو ان التعامل معه من طرف احزاب اللقاء المشترك وكأنه استسلام من الطرف الآخر الممثل في المؤتمر الشعبي العام «الحزب الحاكم» والمسئول عن ادارة شئون الدولة وترجمة خيارات الناخبين..وهو ما يؤكده محمد عبدالملك المتوكل الرئيس الحالي لأحزاب المشترك في حديثه لقناة «الجزيرة» السبت والذي سوّف وماطل فيه بالقدر الذي يؤكد عدم اكتمال النية للحوار، مشيراً الى انه لايوجد حوار بل مجرد مشاورات لإمكانية عقد حوار، وتمادٍ في تصوراته وخيالاته وغروره واعتقاده الراسخ بانه يمثل دولة اخرى داخل اليمن، ومن ذلك تبريره لعدم حضوره الجلسة الاولى للجنة المشترك للحوار الوطني بأنه رفض الحضور لان رئيس المؤتمر لم يحضر، ثم عاد ليستدرك ويقول واسباب اخرى شخصية، والكل يعلم انه افتعل مشكلة كبيرة بسبب موضوع رعاية الرئيس للحوار، وهو الوضع الطبيعي كون رئيس الجمهورية يعتبر راعياً للعملية الديمقراطية ورئيساً لكل ابناء الوطن بما فيها الاحزاب، ولكن يبدو ان غرور المشترك اوقعه في مطب كبير بدلاً من الإيقاع بالرئيس.

ان التلويح المستمر بالتحديات الداخلية التي تواجه اليمن بغرض الضغط على المؤتمر الشعبي العام وحكومته والحصول على مكاسب حزبية ضيقة لاتتعدى الحصول على جزء من الكعكة المزعومة، لن يفلح في حل مشكلة، وعلى هؤلاء المغرورين التنبه لقضية مهمة، تتمثل في البدائل المتاحة وابرزها الارادة الشعبية التي لن تقبل بالعودة الى التقاسم على حساب المصلحة العامة، وستدعم كل التوجهات الرامية الى فرض الامن والاستقرار مهما كان ثمنها، ونتائجها التي يحاول البعض استخدامها كذريعة لتمرير أوهامهم المبنية على اساسات ورقية ستبتلعها الرياح ويدهسها الزمن.

ان الحديث عن الخيارات البديلة بات أمراً يفرض نفسه على المؤتمر الشعبي العام وحكومته، وتلك الخيارات لن تتجاوز في كل الأحوال دستور الجمهورية اليمنية وتطلعات الشعب في تحقيق التنمية والاستقرار، وعلى هؤلاء المغرورين التقاط الفرصة قبل ألا تعود، والاقتناع بأن كل التنازلات التي تقدم اليوم ليست من أجلهم وانما من أجل الطن، وانه عندما تتجاوز ممارساتهم سقف الثوابت وحدود المصلحة الوطنية فلن يكون هناك أي مجال للحوار سوى صندوق الانتخابات الذي سيحدد حجم الجميع، ويمنح الشعب من خلاله الثقة لمن يريد. □

ضبط ألف مخالفة تجارية في أسواق صنعاء خلال (٦) أشهر

■ ضبطت اللجان الحكومية الميدانية المكلفة بمراقبة الوضع التمويني وحركة الأسعار في أسواق محافظة صنعاء (٩٩٨) مخالفة تجارية متنوعة أحيل منها إلى النيابة العامة (٢٨) مخالفة وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٠م.

وتوزعت المخالفات المضبوطة على تسعة أنواع تصدرت قائمتها مخالفات عدم الإشهار للأسعار برصيد (٢٦٢) مخالفة فيما جاءت مخالفات عدم التعامل بالفواتير في المركز الثاني بحصيلة (١٧٣) مخالفة ، تلاها في المركز الثالث مخالفات غش تجاري بعدد (١١٦) مخالفة سجلت خلال الستة الأشهر المنصرمة من العام الجاري في أسواق مديريات محافظة صنعاء.

ووفق مصادر رسمية بمكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء فقد جاءت مخالفات نقص الأوزان في المركز الرابع برصيد (١٠٩) مخالفات يليها مخالفات أخرى بحصيلة (٧٣) مخالفة ، تم عدم البيع بالميزان في المركز السادس بحصيلة (٦٨) مخالفة.. فمخالفات المنشآت الصناعية بعدد (٤٨) مخالفة، ثم مخالفة احتكار برصيد (٣٨) والامتناع عن البيع (٢٩) مخالفة ، لتاتي مخالفات بيع زائد عن الإشهار في المركز الأخير لأنواع المخالفات برصيد (١٨) مخالفة.

وخلال ذات الفترة كشفت مصادر في اللجان الميدانية الممنوحة صفة الضبط القضائي والتابي لـ(الميثاق) إتلاف (٣٥) طناً من السلع المضبوطة منتهية الصلاحية، في عدد من أسواق المحافظة وبعض مخازن التجار.

وأشارت المصادر إلى إغلاق (٣٦) محالاً تجارياً إغلاقاً مؤقتاً خلال نفس الفترة وذلك على خلفية مخالفات تجارية متنوعة وكذا توجيه إنذارات لعدد (٣٢) مخزناً تجارياً.

وخلال ذات الفترة رفعت لجان التفتيش والرقابة على الأسعار والوضع التمويني بمحافظة صنعاء عدد (٥٢) مخالفة إلى ديوان عام وزارة الصناعة والتجارة وذلك بطلب التوجيه بما يتم اتخاذه حيال تلك المخالفات.

ولفتت المصادر إلى تمكن اللجان الميدانية لغرفة عمليات مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء من كشف حالات الغش التجاري في مادة زيوت السيارات في جميع الماركات العالمية، وكذا كشف حالات الغش التجاري في عدد كبير من المنظفات والأدوية الصحية، وكشف إعادة تغليف وتزوير في تواريخ صلاحية أدوية وسلع استهلاكية.□

تدريب

■ الأحد(٨) اغسطس..نظم مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي دورة تدريبية للصحفيين الاقتصاديين في اليمن حول ضريبة المبيعات.

وقال رئيس المركز مصطفى نصر إن الدورة التي شارك فيها ٣٠ صحفياً اقتصادياً هدفت إلى التعريف بضريبة المبيعات لتشكيل رؤية موضوعية تزيل كثيراً من اللبس جراء الجدل حول الضريبة بين مصلحة الضرائب من جهة وبعض ممثلي القطاع الخاص.

وتضمنت الدورة التدريبية التي نظمها المركز تحت رعاية رئيس مصلحة الضرائب احمد احمد غالب شرح متكامل لمفاهيم الضريبة العامة على المبيعات واليات تنفيذها وآثارها الايجابية والسلبية.□

تخريب

الاثنين (٩) اغسطس.. تعرضت سيارة الزميل شهاب الأهدل رئيس تحرير صحيفة (النهار) الأسبوعية لأعمال تخريبية من قبل جهة مجهولة .

ودعا بلاغ صحفي صادر عن الصحيفة النائب العام والمنظمات الحقوقية الأهلية والدولية ونقابة الصحفيين اليمنيين إلى الاضطلاع بدورهم، والضغط على وزارة الداخلية لكشف ملابسات الحادث وتحمل المسؤولية الكاملة عنه كونها الجهة المعنية عن حماية أمن واستقرار المواطنين..

وأكد البيان على الحق القانوني للصحيفة في متابعة القضية وسعيها الحثيث في كشف ملابسات الحدث والتشديد على ضبط كل من له علاقة به، كونه يمثل سابقة خطيرة تستهدف تكميم الأفواه، □

احتكار

الثلاثاء(١٠)أغسطس ..اتهم الزميل نبيل الصعفاني،عضو لجنة المتابعة في لجنة الحوار الوطني المنبثقة عن احزاب المشترك، إعلامية الحوار بتهميش أعضاء اللجنة واحتكار جميع الصلاحيات بما فيها التصريحات والبيانات الصادرة عن لجنة الحوار. بالإضافة إلى احتكار رئيس اللجنة بمهام إعداد البيانات والمحاضر المنبثقة عن اللقاء المشترك والتي حولها بحسب الزميل الصعفاني إلى وكالة حصرية لا تمت بصلة إلى روح الحوار والشراكة الوطنية، ونهج التغيير الذي ينشده اللقاء المشترك.

وطالب الصعفاني بإعادة تشكيل اللجنة الإعلامية بالتساوي بين الأحزاب بما من شانه منحها طابع الشراكة الحقيقية وليس حصرها في فرد يتصرف بها كيفما شاء منذ إنشائها وكأنها شركة قابضة وليس لجنة حوار معنية بجمع الناس على كلمة وطنية.

ونقل موقع (شهارة نت) عن الزميل الصعفاني قوله : إن الشيخ حميد الأحمر رئيس لجنة الحوار أمر بتشكيل اللجنة على أساس أن تكون من جميع الأحزاب المنضوية في اللقاء المشترك إلا أن رئيس اللجنة احتكر جميع الصلاحيات والى جانبه نائبه عبد السلام رزاز بما في ذلك قيامهم بإغلاق الباب على جميع الإعلاميين ومندوبي وسائل الإعلام واقتصار العمل بضخ خبر إنشائي عن كل جلسة حوار فقط.□

رعاية وشراكة

الاثنين (٩) اغسطس ..وجه وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري بإدراج الصحفيين ضمن الخدمات الطبية لوزارة الداخلية تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بهذا الصدد ووفق آلية يتفق عليها، وأكد الوزير في اجتماع له بعدد من أعضاء مجلس النقابة دعمه للنقابة والأسرة الصحفية، مشيرا إلى أن تقديم خدمة الرعاية الصحية للصحفيين تأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية للوزارة وكثمرة للتعاون والتفاعل بين المؤسسة الأمنية والأسرة الصحفية.

وثمن دور الصحفيين في إبراز أهمية دور رجل الأمن في بناء المجتمع وتنميته، وتسليط الضوء على الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية، إضافة إلى تعزيز هيبة القانون وأهمية المحافظة على تطبيقه، والتأكيد على أهمية التعاون مع رجال الأمن.

نقابة الصحفيين اليمنيين بدورها ثمنت تعاون قيادة وزارة الداخلية مع النقابة وتجاوب الوزير مع كل القضايا المتعلقة بالصحفيين.وأكد الوكيل الأول للنقابة سعيد ثابت أن الشراكة القائمة بين الأسرة الصحفية وقيادة وزارة الداخلية في أفضل صورها ,مشيرا إلى أن النقابة تلمس تغيرا ايجابيا في تعامل الأجهزة الأمنية مع الصحفيين خلال الفترة الحالية.

وكلف الاجتماع رئيس لجنة الخدمات بالنقابة احمد الجبر والسكرتير الإعلامي للوزير محمد الماوري بوضع آلية لتنفيذ التوجيه وبما يضمن تعزيز وتوسيع نشاط مشروع الرعاية الصحية بالنقابة□

نزاع

الخميس (١٢) اغسطس .. أبدى الصحفي حسين اللسواس استغرابه من قيام وزارة الإعلام بإصدار صحيفة تحمل مسمى (الحرة) رغم أن الاسم مدون في طلب كان قد تقدم به إلى الوزارة قبل أكثر من شهرين. وقال اللسواس في رسالة بعث بها إلى نقيب الصحافيين اليمنيين كنت قد تقدمت للوزارة قبل أكثر من شهرين بطلب ترخيص صحيفة أسبوعية تحمل مسمى الحرة ووافق الوزير على الطلب محيلاً إياه إلى وكيل الوزارة لشؤون الصحافة لاستكمال الإجراءات".

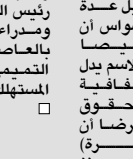

وأضاف "غير أنني فوجئت بصدور صحيفة بنفس الاسم قبل عدة أيام" واعتبر اللسواس أن منح الوزارة ترخيصا لصحيفة بهذا الاسم يدل على انعدام الشفافية وعدم احترام حقوق الآخرين ، مفترضا أن يكون اسم (الحرة) محجوزاً بإسمه منذ موافقة الوزارة على طلبه ، حيث جرت العادة أن يتم حجز أسماء الصحف بهذه الطريقة حتى تستكمل الإجراءات".□

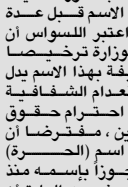

تعثر

السبت(١٤) اغسطس..قال موقع " التغيير نت " انه تعرض خلال الايام الاربعة الماضية لتعثر كبير وشديد في تحديثه بالمواد الصحفية ، ، وذلك بسبب مشكلة في خدمة الانترنت بمنطقة سعوان التي يقع فيها مكتب الموقع . وبعد اتصالات متكررة إلى مزود خدمة الانترنت " يمن نت " الحكومية ، جرى الاعتراف بوجود مشكلة ومن ثم تم اصلاحها يوم السبت ، وعبر الموقع عن اعتذاره لمتصفحيه ".□

احتجاب

الجمعة (١٣) اغسطس ..اعتذرت صحيفة (الوحدوي) لقرائها لعدم صدور عددها الأسبوعي الذي كان مقرراً صدوره الاسبوع الماضي بسبب الحريق الذي نشب في المبنى الذي تقع فيه الصحيفة وانقطاع التيار الكهربائي.□

تأهيل

السبت ١٤ اغسطس.. اختتمت بمقر نقابة الصحفيين اليمنيين بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتاهيل الصحفيين في مجال استخدام الحاسب الآلي والحصول على شهادة ISDL (دوز،ويندوز، وورد، أكسل، أكسس، باور بويت، انترنت)..

والتي كانت قد نظمت بالتعاون بين نقابة الصحفيين ونقابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليمن مطلع الشهر الفائت والتي تدرب فيها ١٢ صحفياً وصحفية من مختلف وسائل الإعلام.□

أمسية

السبت ١٤ أغسطس.. نظمت مؤسسة (الجمهورية) للصحافة والطباعة والنشر امسية رمضانية جرى خلالها مناقشة اسباب ارتفاع أسعار مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية مع قدوم شهر رمضان وانتشار كميات كبيرة من المواد الغذائية الفاسدة .

وشارك في الامسية أحمد أحمد غالب رئيس مصلحة الضرائب والمهندس أحمد البشة مدير عام الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ومحمد محمد صلاح نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة ومدراء عموم مكاتب الصناعة والتجارة بالعاصمة ومحافظة صنعاء وكذلك ياسين التميمي أمين عام الجمعية اليمنية لحماية المستهلك إلى جانب مشاركة عدد من الأكاديميين □

مسابقات

الأحد -١٥-أغسطس... دشن موقع (الحديدة نت) الاخباري أولى مسابقاته الرمضانية للعام ١٤٣١هـ والتي تتكون من ٢٥سؤالاً يومياً وتتضمن خمس جوائز برامج عمرة مجاناً مقدمة من واحة الخوخة للسفريات والسياحة.. وأشار الموقع الاخباري الى جوائز أخرى عينية سيتم الإعلان عنها أثناء سير المسابقة وحدد الموقع شروط المسابقة والتسجيل على الرابط :http:// www.hodeidah.net/sabiq □